يحظر النشر حتى: 12:00 م (بتوقيت الدوحة) / 09:00 ص (بالتوقيت العالمي)، 7 مايو 2020

مركز قطر للمال PMI™

مؤشر مدراء المشتريات لقطر ينخفض إلى مستويات قياسية في أبريل بسبب القيود الاقتصادية للاغلاق العام

النتائج الأساسية

مؤشر مدراء المشتريات يسجّل 39.0 نقطة وهي أدنى مستوى له خلال ثلاث سنوات من تاريخ الدراسة

مؤشرا الإنتاج والأعمال الجديدة يسجّلان انخفاضًا قياسيًا

توقعات النشاط تُظهر بوادر استقرار

مركز قطر للمال PMI

ابريل
39.0
مارس: 46.6

آخر ستة أشهر

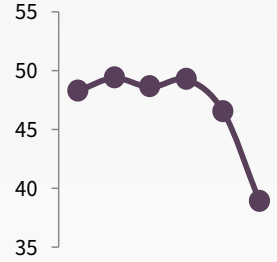

أظهرت أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات لقطر بأنّ إجراءات الإغلاق المتّخذة لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) واصلت إعاقة نشاط اقتصاد القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في شهر أبريل. وشهد النشاط التجاري الكلي أكبر تدهور له منذ بدء الدراسة في أبريل 2017 نظرًا لتسجيل مؤشري الإنتاج والطلبات الجديدة انخفاضًا قياسيًا. وعلى الجانب الأكثر إيجابية، انخفض مؤشر التوظيف بشكل طفيفً فقط خلال شهر أبريل، بينما ارتفع مؤشر الأعمال غير المنجزة إلى أعلى مستوياته منذ خمسة أشهر، مشيرًا إلى أنّ الشركات تُركّز على استئناف نشاطها بمجرد تخفيف إجراءات الإغلاق.

وشهدت توقعات النشاط للإثني عشر شهرًا المقبلة انخفاضًا جديدًا في شهر أبريل، لتعكس الأثر الاقتصادي المتوقع على المدى الطويل لإجراءات الإغلاق. بينما سجل مؤشر النشاط التجاري المستقبلي انخفاضاً طفيفاً فقط منذ شهر مارس، ولكنّه مع ذلك أشار إلى استقرار مستوى الثقة. وانخفض المؤشر بواقع 28 نقطة في شهر فبراير نظرًا للإغلاق الذي شهده الاقتصاد الصيني، وبواقع 2.8 نقطة إضافية في شهر مارس، بينما هبط بواقع 0.3 نقطة في شهر أبريل.

يتمّ تجميع مؤشرات مدراء المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضم حوالى 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية، والإنشاءات، والبيع بالتجزئة والجملة والقطاعات الخدمية، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية.

وانخفض مؤشر مدراء المشتريات من 46.6 نقطة في شهر مارس إلى 39.0 في شهر أبريل، ما يمثّل أدنى قراءة له منذ بدء الدراسة في أبريل 2017. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت القراءة الرئيسية بوتيرة سريعة في بداية الربع الثاني من العام 2020 بواقع 7.5 نقطة في شهر أبريل و2.7 نقطة في شهر مارس.

ورغم أنّ بيانات شهري يناير وفبراير كانت تشير إلى أقوى أداء ربع سنوي منذ الربع الأول من العام 2019، كان من الحتمي أن تنخفض قراءات مؤشر مدراء المشتريات لشهري مارس وأبريل نتيجة لتوقف الأعمال التجارية بسبب إجراءات الإغلاق المتّخذة لوقف تفشي الفيروس.

وعلى مستوى القطاعات، تشير البيانات المتعلقة بالاتجاهات لشهري مارس وأبريل بأنّ قطاع الخدمات كان الأكثر تأثرًا بالإغلاق، تبعته على التوالي قطاعات الإنشاءات والبيع بالجملة وبالتجزئة، وكان أداء قطاع الصناعات التحويلية الأفضل على الإطلاق.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر مدراء المشتريات الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. حيث ارتبط مؤشر مدراء المشتريات الربع سنوي لـ 0.89 نقطة بالتغيير السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017. ويُظهر أحدث إصدار رسمي للناتج المحلي الإجمالي للربع الأخير من العام 2019 انخفاضًا على أساس سنوي بواقع 0.6%، بالمقارنة مع الإشارة السابقة لانخفاض مؤشر مدراء المشتريات بواقع 0.3-%. وتشير بيانات مؤشر مدراء المشتريات للربع الأول من العام 2020 إلى انخفاض إضافي على أساس سنوي بواقع 0.4%، رغم أنّ الاتجاه لشهر مارس يشير إلى مخاطر الهبوط نتيجة فرض تدابير لوقف تفشي فيروس كورونا المستجد. وتشير أحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات لشهر أبريل إلى انخفاض على أساس سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بواقع 6.5% في بداية الربع الثاني من العام الجاري. ورغم ذلك، يبدو أنّ مؤشر النشاط التجاري المستقبلي استقرّ في شهر أبريل، ويمكن أن يشهد الربع الثاني انخفاض الإنكماش الاقتصادي نتيجة تفشي الفيروس إلى أدنى مستوياته.

مركز قطر للمال PMI
معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

الناتج المحلي الإجمالي القطري
% سنويًا

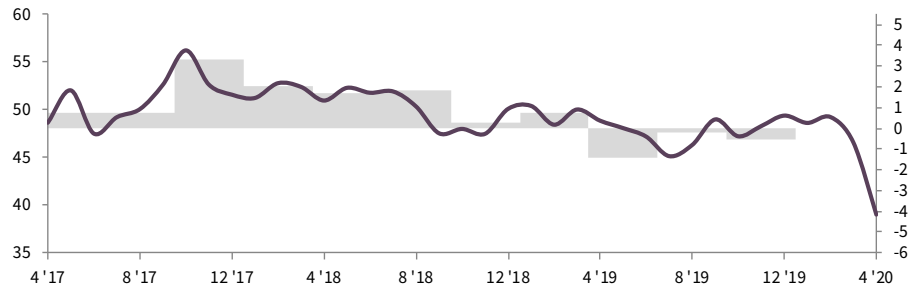

المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

© IHS Markit 2020

مؤشر الإنتاج

مؤشر الإنتاج يشهد انخفاضًا قياسيًا في شهر أبريل

تعطَّلَ النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر بشدة نتيجة إجراءات الإغلاق المتّخذة لوقف تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في شهر أبريل. وشَهِدَ مؤشر الإنتاج المُعدَّل موسميًا انخفاضًا جديدًا، مسجلاً قراءة تقلّ بـ 13 نقطة تقريبًا عن أدنى قراءة مسجلة في أحد عشر شهرًا في شهر فبراير. وانخفض النشاط في كافة القطاعات الفرعية الأربعة الأساسية، وخصوصًا في قطاع الخدمات.

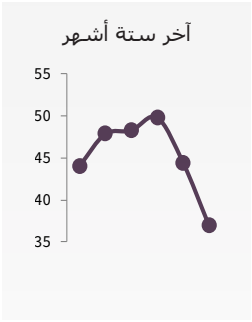

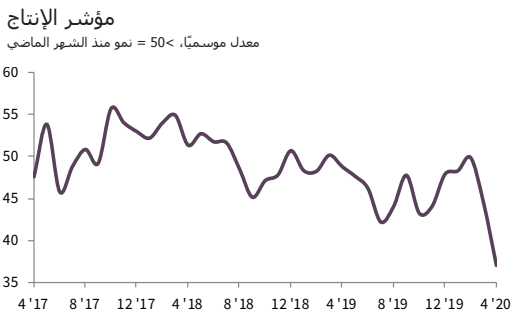

مؤشر الطلبات الجديدة

أسرع انخفاض في الطلبات الجديدة في تاريخ الدارسة

تدهور الطلب بشكل ملحوظ في شهر أبريل نتيجة لإجراءات الإغلاق. وسجّل مؤشر الطلبات الجديدة انخفاضًا قياسيًا حادًا منذ شهر مارس. وأشارت 55% من الشركات إلى انخفاض في تدفقات الأعمال الجديدة، بالمقارنة مع 2% من الشركات فقط التي أشارت إلى نمو في الأعمال الجديدة.

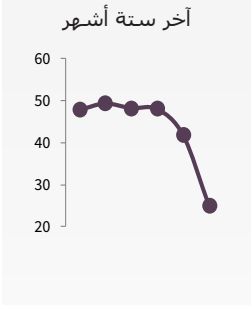

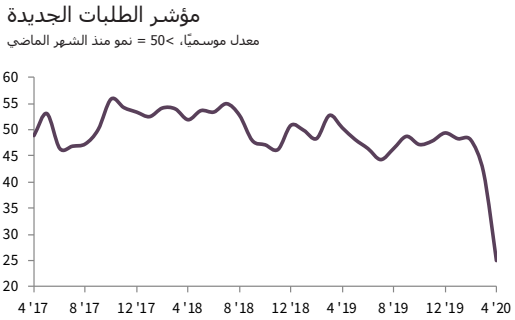

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة يرتفع لأعلى مستوياته في خمسة أشهر

ارتفع مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة المُعدَّل موسميًا إلى أعلى مستوى له منذ خمسة أشهر في شهر أبريل وهي علامة تشير إلى إيقاف العمل بسبب الإغلاق الناتج عن تفشي فيروس كورونا المستجد. وكانت الصناعات التحويلية المجال الرئيسي الذي سجّل انخفاضًا في الأعمال المتراكمة غير المنجزة، الأمر الذي يُظهر انخفاضًا ملحوظًا في الطلبات الجديدة.

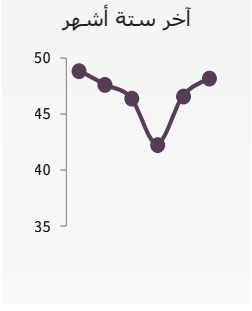

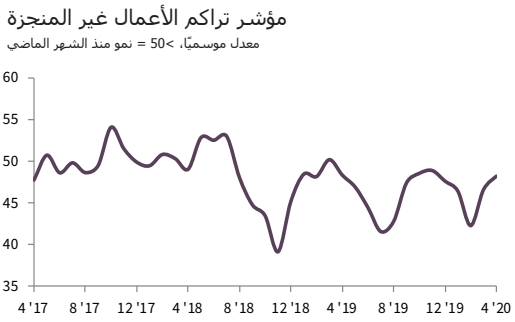

مؤشر التوظيف

انخفاض هامشي في مؤشر التوظيف في شهر أبريل

بعد ارتفاعه في شهري فبراير ومارس، انخفض مؤشر التوظيف في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر في شهر أبريل نظرًا لهبوطه دون المستوى المحايد 50.0 نقطة. ومع ذلك، كان معدل انخفاض الوظائف ضئيلاً، حيث سجّل المؤشر قراءة تقلّ بقدر طفيف عن المتوسط التاريخي البالغ 49.7 نقطة في ثلاث سنوات.

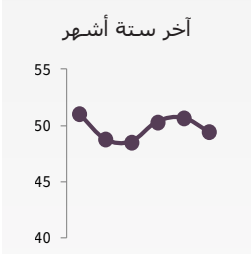

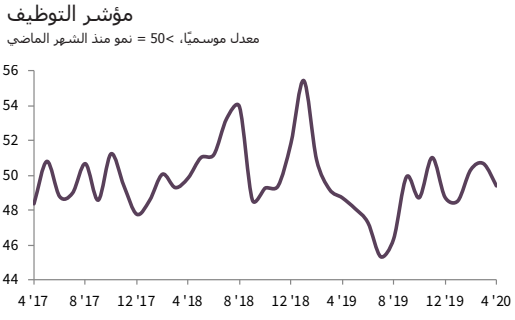

© IHS Markit 2020

مؤشر عروض الشراء

الشركات تخفض مشترياتها بأسرع وتيرة لها

شَهِدَ مؤشر عروض الشراء المُعدَّل موسميًا أدنى مستوياته في شهر أبريل، مشيرًا إلى انخفاض ملحوظ في النشاط الشرائي لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. وأشارت الشركات إلى انخفاض مشترياتها بسبب تقليص النشاط التجاري نتيجة لإجراءات الإغلاق.

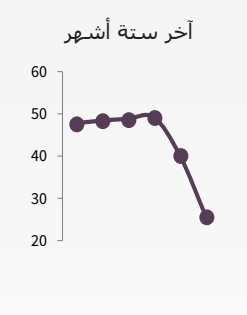

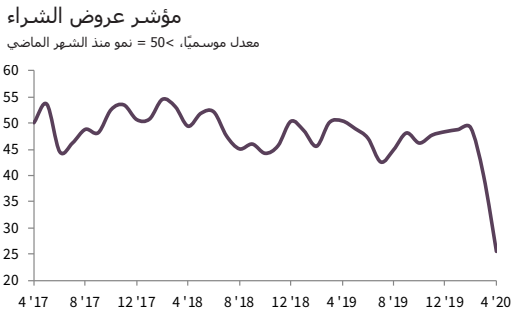

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

استمرار حالات التأخير في تسليم الإمدادات في شهر أبريل نظرًا لتأثير الإغلاق على الخدمات اللوجستية

رغم أنَّ الطلب على مستلزمات الإنتاج سجّل انخفاضًا حادًا في شهر أبريل، إلا أن الوقت المستغرق في التسليم قد زاد، وهو ما يعكس صعوبات التنقل الناتجة عن الإغلاق. وارتفع مؤشر مواعيد تسليم الموردين المُعدَّل موسميًا في الفترة الأخيرة مشيرًا إلى انخفاض حالات تأخير الخدمات اللوجستية في شهر مارس.

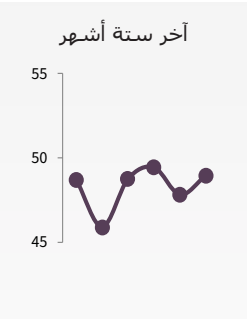

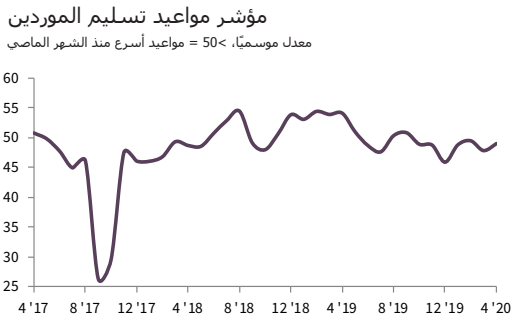

مؤشر المخزون من المشتريات

انخفاض مخزونات مستلزمات الإنتاج في شهر أبريل بسبب انخفاض الأعمال المتراكمة

وبعد استقراره في شهر مارس، انخفض مخزون مستلزمات الإنتاج الذي تحتفظ به شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر في فترة الاستبيان الأخيرة. وقد ارتبط انخفاض مستويات المخزون بشكل رئيسي بإجراءات الإغلاق. وكان معدل الانخفاض أكثر حدّة من متوسط السلسلة على المدى الطويل.

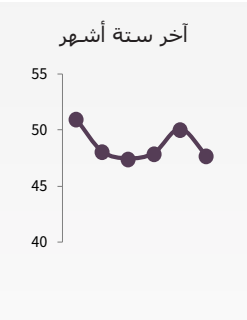

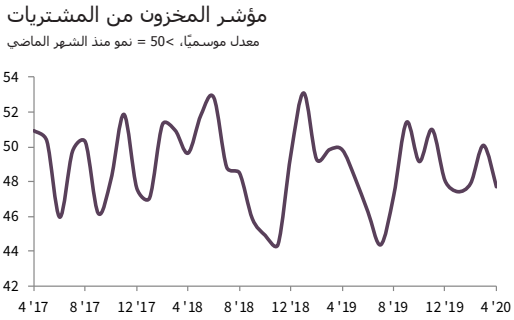

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

تزايد الضغوط على التكاليف في شهر أبريل

ارتفع مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المُعدَّل موسميًا إلى مستوى أعلى من المستوى المحايد في شهر أبريل، مشيرًا إلى ارتفاع متوسط تكاليف مستلزمات الإنتاج في شركات القطاع الخاص القطرية غير العاملة بمجال الطاقة. وكان ذلك المعدل هو الأعلى منذ شهر أبريل 2019، رغم كونه لا يزال الأضعف خلال ثلاث سنوات.

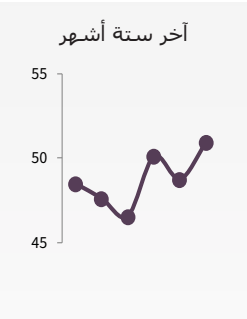

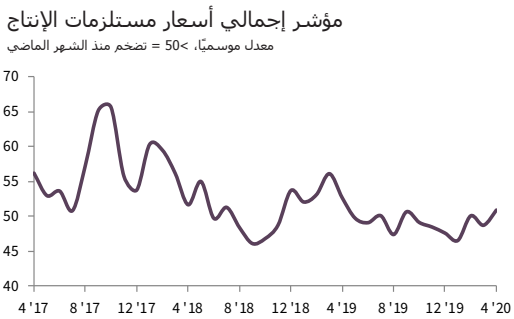

© IHS Markit 2020

مؤشر أسعار الشراء

انخفاض إضافي طفيف في متوسط أسعار الشراء

واصلت شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة تقديم تقارير تفيد بانخفاض متوسط تكاليف الشراء في شهر أبريل. بينما بقي مؤشر أسعار الشراء المُعدَّل موسميًا دون المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة للشهر الخامس على التوالي، ولكنَّه أشار إلى أدنى معدل انخفاض منذ ديسمبر 2019.

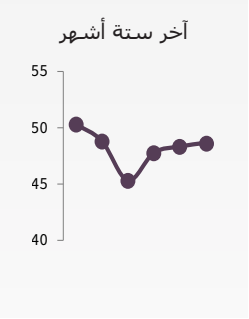

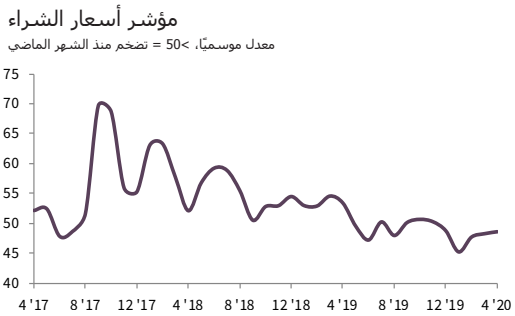

مؤشر تكاليف الموظفين

ارتفاع الأجور والرواتب للمرة الأولى منذ خمسة أشهر

أشارت بيانات الدراسة الأخيرة إلى ارتفاع متوسط تكاليف الموظفين في شهر أبريل. وجاء ذلك بعد فترة أربعة أشهر من الانخفاض. بالإضافة إلى ذلك، كان معدل تضخم الأجور هو الأعلى منذ شهر فبراير 2019.

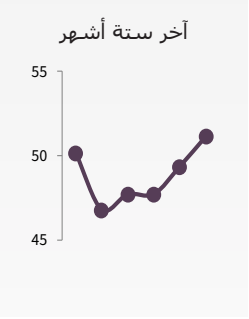

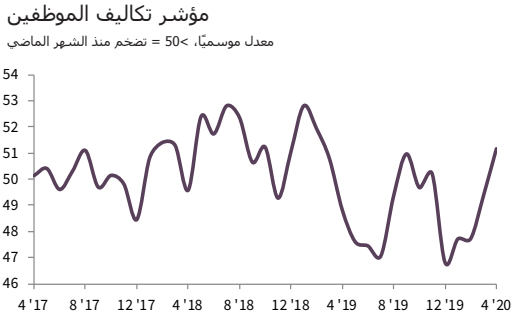

مؤشر أسعار الإنتاج

انخفاض طفيف في أسعار السلع والخدمات

بعد ارتفاعها في شهري فبراير ومارس، انخفضت أسعار السلع والخدمات في شهر أبريل. رغم ذلك، كان مؤشر أسعار الإنتاج المُعدَّل موسميًا أدنى من المستوى المحايد، مشيرًا إلى معدل انخفاض هامشي. وبقي المؤشر أعلى من المتوسط البالغ 47.3 نقطة على المدى الطويل.

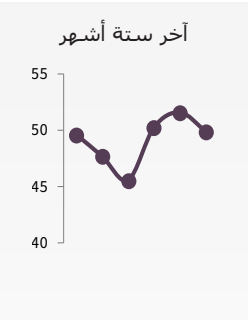

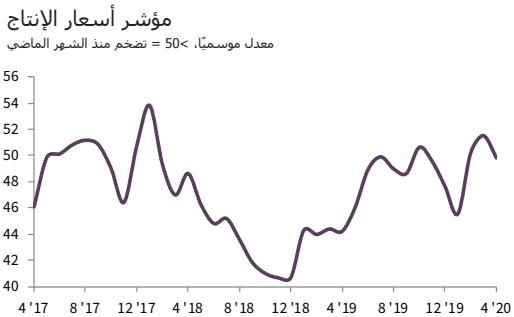

مؤشر النشاط المستقبلي

انخفاض الثقة إلى مستويات جديدة مع إظهارها علامات استقرار

شهدتْ توقعات النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة للاثني عشر شهرًا المقبلة مزيدًا من التراجع. وسجّل مؤشر النشاط المستقبلي انخفاضًا إضافيًا جديدًا ولكنَّه بقي أعلى من 50.0 نقطة. ومما يبعث على التفاؤل، استقرّ مستوى مؤشر النشاط المستقبلي بعد انخفاضه الحاد في شهر فبراير، مشيرًا إلى أنَّ الهبوط الأخير في مستوى الثقة يمكن أن يستقرّ.

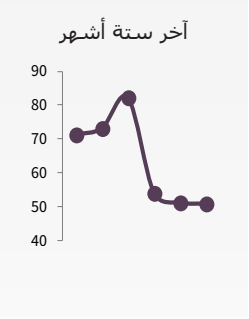

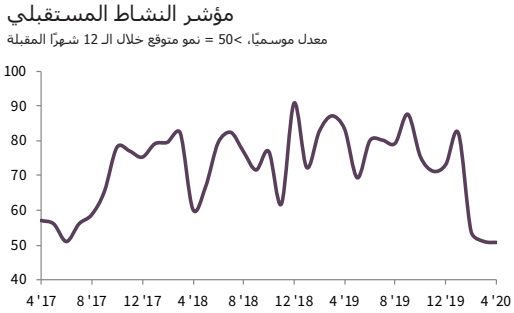

© IHS Markit 2020

الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قِبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر ابريل 2020 في الفترة من 7-27 ابريل 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

ويرحب مركز قطر للمال بجميع الشركات المالية وغير المالية سواء كانت قطرية أو دولية. للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

نبذة عن مجموعة IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © 2020 IHS Markit Ltd. جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.